عن اعتبار منصوب لها وجعلها ناقصة ولا يخفى ما فيه من البعد وعلى القول بالتمام يكون
معناها قرب قوله ونحو بن وجه اخر اورد على هذا المذهب انه يلزم عليه التباس اسم
عسى بفاعل الفعل بعده وقد منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا
خوفا من التباس المبتدا بالفاعل ومقتضاه امتناع ما ذكر من النحويين واجيب بان اللبس
هنا لا محذور فيه لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية بخلافه هناك فانه يخرج الجملة
من الاسمية الى الفعلية قوله ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى قال سم هل يجوز ذلك
الوجه اذا لم يقترن الفعل بان نحو عسى يقوم زيد الظاهر جوازه اذ لا يرد ما تقدم قوله
بتانيث تطلع وتذكيره اي لانه اسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي في باب الفاعل
جواز الامرين حينئذ قوله بتانيث تطلع فقط اي لانه اسند الى ضمير متصل
فيجب تانيثه لئلا يلتبس ما لاسناد الى الظاهر كما سياتي بيانه هناك قوله اذا اسم
قبلها قد ذكر اي لفظا كما مثل او رتبة كقولك عسى ان يقوم زيد اذ يجوز جعل زيد مبتدا
مؤخرا فيجوز في عسى الوجهان جعلها الضمير وتجريدها عنه الا انه يلزم عليه التبا
س المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا عنه علمت قوله هذه اي تجريد عسى من الضمير وجعلها
مسندة الى ان يفعل لغة الحجاز وبها جاء التنزيل قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان
يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن قوله يجب فيه الاضمار
قال بعض المحققين ان كان ذلك لعدم سماع غيره فذاك والا فما المانع من ان يقال الزيدان
حرى ان يقوما بالاسناد الى ان يفعل قوله اختلف فيما يتصل بعسى الخ اعلم ان نحو عسى
اذا اتصل بها ضمير ولا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب ومن
العرب من ياتي به بصورة المنصوب المتصل فيقال عساني وعساك وعساه وهو
محل الخلاف قوله في موضع نصب اي اسما لعسى وهي حينئذ في اجراء الخبر عنه
والخبر على حالهما من الاسناد السابق الا انه عكس العمل فنصب الاسم ورفع الخبر
حملا لعسى على لعل وقد صرح به في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها قوله حملا
على لعل اي في العمل اعلم ان كلا منهما للترجي والاشفاق وهي حينئذ حرف كلعل

لئلا

لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف قوله لكن الذي كان اسما اي كان حقه ان يجعل اسما لعسى وهو
المبتدا في الاصل جعل خبرا والذي كان خبرا له كان حقه ان يجعل خبرا والذي جعل خبرا لها وهو
خبر المبتدا في الاصل جعل اسما فاذا قلت عساني قائم فاصله انا قائم فلما اتصلت بهما
عسى جعل المبتدا الذي كان حقه ان يجعل اسما لعسى خبرا لها والخبر الذي كان حقه ان يجعل
خبرا لعسى اسما لها فانعكس الاسناد ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو
نادر كما تقدم قوله وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت اي من رفع الاسم ونصب
الخبر اي مع بقاء الاسناد بحاله ايضا كما ذكر اعليه قوله الا ان الخ واللازم على مذهبه
انما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع فالحاصل في عسى المتصلة
بالضمير ثلاثة مذاهب كما يوخذ من كلام الشارح قوله وهذا ما اختاره الناظم برده اي ان
الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله
يا ابن الزبير طالما عصيكا بالكاف بدلا من التاء فلا نص فيه الا من باب انابة ضمير عن ضمير
كما ظنه المصنف الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى
فاتي نحوها فازورها قوله وفيه نظر وجهه انه لا يلزم من كونه بمنزلة الفاعل ان يعطى
سائر احكامه على انه ورد حذف المرفوع في قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفا
عل في مواضع فيمكن حمل ما هنا عليها قوله اي كاد انما تنفي الخبر وكذا قوله ونفيها
اثبات واستدلوا لذلك بقوله وما كادوا يفعلون وبقوله يكاد زيتها يضيء فمعنى كاد
زيد يقوم لم يقم ومعنى لم يكد يقوم قام وجرى على ذلك العراقي في بعض فروع الفقه
حيث قال الخ اقال الامام انه ما كدت اطلقك كان اقرارا بالطلاق فحكم عليه بالوقوع قوله
الغوي هذا التقصير الخ قابله الغوي بوجرهم وثمود اسمان لقبيلتين من العرب والمراد العموم
والجحد النفي قوله وان معناها منفي الخ فيه ان هذا القائل لم يرد بقوله السابق نفيها
اثبات نفي معناها نفسها بل نفي خبرها كما علمت مما سبق فكان الظاهر ان يقال وان خبرها
منفي لم يصحبها حرف نفي وتقدير مضاف في عبارة الشارح يستدعي المعنى ان معنى خبرها
لكن حيث كان المراد ما ذكر لم يتم الرد على القائل المذكور بالنسبة لحال الاثبات اذ لا شك

Copyright © King Saud University